الافصاح المحاسبي في التقارير المالية ودوره في ترشيد قرارات الاستثمار
(دراسة ميدانية في سوق العراق للأوراق المالية)

محمد باقر كرجي
ماجستير محاسبة

أ.م.د.ناظم شعلان جبار
كلية الادارة والاقتصاد-جامعة القادسية
nazim 488@yahoo.com

المستخلص:

لقد عانى الاقتصاد العراقي طوال عقود مضت من مشكلات عدة، ولعل واحدا من ابرز تلك المشكلات هي معضلة غياب أو ضعف الاستثمار، ولعل الكثير من الآراء قد ظهرت لتفسير أسباب فشل عملية الاستثمار في الاقتصاد العراقي، مثل مشكلة التمويل إضافة إلى الظروف السياسية غير المؤاتية دائما" وغياب الباعث على الاستثمار فضلا عن اللوائح التنظيمية والتشريعية التي تضعها الدولة، وتتطلب هذه الحالة استخدام أدوات جديدة لمعالجة وظيفة النظام المحاسبي، من أجل توفير المعلومات المحاسبية التي تلبي احتياجات المستثمرين والمالكين والممولين وغيرها. ينطلق البحث من مشكلة مفادها عدم تقديم المعلومات الواجب الافصاح عنها في القوائم المالية بشكل كافي من قبل الشركات المساهمة داخل العراق وعدم توفير البيانات والمعلومات اللازمة والكافية لاتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل مستخدمي القوائم المالية. ويهدف البحث الى بيان مدى دقة الافصاح المحاسبي في القوائم المالية والوقوف على مستوى التزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحاسبية العراقية وتوضيح اهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية. وقد تكونت عينة البحث من مجموعة من الشركات المساهمة العراقية والمسجلة بسوق العراق للأوراق المالية ومجموعة من المساهمين والمستثمرين والعاملين في سوق العراق للأوراق المالية .

Accounting disclosure in financial reports and its role in rationalizing investment decisions (A field study in the Iraq Market Securities)

Mohamed Baqer Gurji - M.A. Accounting.
Assistant Professor Dr. NADHIM SHAALAN JABBAR - *University of Qadisiyah .*
Mailing Address: nazim 488@yahoo.com

Abstract:

Iraq's economy has suffered over the decades from several problems, and perhaps one of the most prominent of those problems is the problem of the absence or weakness of investment, and perhaps a lot of opinions have emerged to explain the reasons for the investment process failed in the Iraqi economy, such as the problem of financing in addition to the always political conditions are not favorable. " and a lack of motivation on investment as well as regulatory and legislative regulations set by the state, and require this case the use of new tools to address the function of the accounting system, in order to provide accounting information that meet investors, owners and financiers, and other needs. stems search of a problem that failure to submit information to be disclosed in the consolidated financial adequately by the joint-stock companies in Iraq and the failure to provide the data and information necessary and sufficient for making investment decisions by users of financial statements. the research aims to show the extent of accounting disclosure in the financial statements and stand on the level of

commitment of companies to disclose accounting information in accordance with international accounting standards and accounting rules accuracy Iraqi and illustrate the importance of financial reporting in making investment decisions. The research sample of a group of companies contributing to the Iraqi market and registered Iraq Stock Exchange and a group of shareholders, investors and workers in the Iraq Stock Exchange have been formed .

المقدمة:

تعد المحاسبة اداة لقياس وتوصيل المعلومات المحاسبية التي تعكس اداء الوحدات الاقتصادية وتبين مركزها المالي ، وتحتاج الكثير من الجهات والافراد الى هذه المعلومات لاستخدامها في اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل والتخطيط والرقابة وتقويم الاداء والمتابعة. ونظرا للدور الحيوي الذي تلعبه المحاسبة في تزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات وتسهل مهمتهم في اتخاذ القرارات فقد اهتمت معظم الدول بتنظيم سياساتها المحاسبية من خلال اصدار معايير محاسبية خصوصا تلك التي تحكم قواعد العرض والافصاح في التقاريرالمالية. ولكي تحقق تلك التقاريرالاغراض المرجوة منها ولتكون ذات فائدة اعلامية قصوى فقد اشترطت المنظمات المهنية بتوفير الافصاح والوضوح المناسب فيها بوصفها وسيلة اساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية الى مستخدميها . ويعتبر الافصاح اهم المبادئ المحاسبية التي يمكن ان تسهم بفاعلية في تعزيز قيمة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية،ويعني الافصاح ان تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ دون تضليل وان تنطوي القوائم المالية على كل المعلومات المحاسبية الهامة التي تظهر الوحدة المحاسبية في صورة تتفق مع اوضاعها الحقيقية في ظل الظروف البيئية المحيطة بها والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي توثر وتتأثر بها . من ذلك سوف يسلط البحث الضوء على اهمية الافصاح المحاسبي ودوره في ترشيد قرارات الاستثمار.

المبحث الاول: منهجية البحث

1- مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث بعدم التزام معظم الشركات المساهمة العراقية بتقديم المعلومات الواجب الافصاح عنها في القوائم المالية بشكل كافٍ وفقا للمعاير المحاسبية الدولية والقواعد المحاسبية العراقية وعدم توفير المعلومات اللازمة والكافية لاتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل مستخدمي القوائم المالية.

2- هدف البحث :

يهدف البحث الى التعرف على مدى دقة الافصاح المحاسبي في القوائم المالية والوقوف على مستوى التزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحاسبية العراقية وتوضيح اهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

3- اهمية البحث :

تبرز اهمية هذا البحث في كونه يركز على مدى دقة وكفاية الافصاح الذي تقدمه الشركات المساهمة العراقية في بياناتها المالية ومدى التزامها بذلك بما يحقق الثقة المطلوبة لتمكين المستخدمين لهذه القوائم من اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار .

4- فرضيات البحث :

الفرضية الاولى :

توجد علاقة ارتباط معنوية بين ابعاد الافصاح المحاسبي بشكل منفرد وقرارات الاستثمار. وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الاتية:

1. **توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الافصاح عن الميزانية وقرارات الاستثمار**
2. **توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الافصاح عن كشف الدخل وقرارات الاستثمار**
3. **توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الافصاح عن التدفقات النقدية وقرارات الاستثمار**
4. **توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التغيرات في حقوق الملكية وقرارات الاستثمار**

5- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الملاحظات والايضاحات وقرارات الاستثمار

الفرضية الثانية:

يوجد تاثير ذو دلالة معنوية بين الافصاح المحاسبي وقرارات الاستثمار بشكل منفرد وتتفرع منها الفرضيات الاتية:

1- يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين الافصاح المحاسبي وكفاية المعلومات

2- يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين الافصاح المحاسبي وفهم المعلومات

3- يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين الافصاح المحاسبي والعائد والمخاطرة

4- يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين الافصاح المحاسبي وحجم التداول

منهج البحث :

يقوم البحث على منهجين : الاول: المنهج الاستقرائي النظري التحليلي وذلك بالاعتماد على المصادر العربية والاجنبية والشبكة الدولية الانترنت والرسائل والاطاريح ذات العلاقة . الثاني: هو المنهج العملي التطبيقي من خلال استمارة استبيان لتوضح مدى ثقة المستثمرين بافصاحات الشركات المساهمة العاملة في سوق العراق للأوراق المالية.

مجتمع وعينة البحث :

يتمثل مجتمع وعينة البحث مجموعة من الشركات المساهمة العراقية المسجلة بسوق العراق للأوراق المالية ومجموعة من المساهمين والمستثمرين والعاملين في سوق العراق للأوراق المالية .

المبحث الثاني: الافصاح المحاسبي

اولا: مفهوم الافصاح المحاسبي :

تختلف وجهات النظر حول مفهوم الافصاح المحاسبي ، وان هذا الاختلاف يرجع الى تباين المصالح للأطراف المعنية ، فالطرف الذي يعد القوائم المالية والمسؤول عنها تكون نظرته حول ادارة الشركة وهي تختلف عن نظرة من يدقق القوائم المالية وليس بالضرورة انت تلتقي وجهات النظر لكليهما وهذين النظرتين تختلف عن مستخدم هذه القوائم لاتخاذ القرارات الاستثمارية ، وان وجهات النظر السابقة ليس بالضرورة ان تلتقي مع وجهة النظر الرقابية . وبناءا على هذه الاختلافات في وجهات النظر يصعب توفير مفهوم للإفصاح يكون عاما وموحدا لضمان مستوى كافي من الافصاح يحقق رغبات الاطراف في هذا المجال (مطر، 2004: 334).

ويمثل الافصاح "عملية تتصل فيها الشركة بالعالم الخارجي لإظهار المعلومات التي بحوزة الادارة الى المستثمرين مما يسهل عملية تقييم الاداء للشركات والمفاضلة في الاستثمار فيها" (Gyan , 1974 : 733) .

وقد عرفه (Hendrikson) "بانه اعلام مستخدمي التقارير المالية بكل ما يساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة سواء أكانت قرارات استثمارية ام منح قروض" (Hendrikson,1992:72).

وعرف ايضا بانه "تصميم واعداد الكشوفات المالية بحيث تصور بشكل دقيق الاحداث الاقتصادية التي اثرت على المنشاة في الفترة السابقة وان تحتوي على معلومات كافية مما يؤدي بها الى ان تكون نافعة لاتخاذ القرارات" (خضير ،2009: 43).

وبناءً على ما تقدم ان الافصاح هو اعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشاة بشكل دقيق وواضح ومفهوم ومختصر بدون المس بالمحتوى الجوهري واهمية المعلومات وتقديمها الى مستخدمي هذه التقارير بشكل واضح ومفهوم من خلال كمية ونوعية المعلومات التي يجب ان تقدم في القوائم المالية وطريقة عرض هذه المعلومات بشكل تفصيلي وكافٍ لتمكين المستفيدين والمستخدمين من الاستفادة من هذه المعلومات .

ثانيا: انواع الافصاح المحاسبي :

تباينت الآراء حول انواع الافصاح في التقارير المالية للمعلومات المحاسبية حسب وجهات النظر ويعزى سبب ذلك في تضارب واختلاف مصالح الجهات المستفيدة حيث يمكن تقسيم الافصاح الى الانواع الاتية :

1- الافصاح الوقائي(التقليدي) Protective Disclosure:

يجب ان تكون المعلومات بموجب هذا النوع من الافصاح على اعلى درجة ممكنة من الدقة والموضوعية لكي لا يتم اساءة استخدامها ، حتى اذا تم استبعاد الكثير من المعلومات التي قد تكون ملائمة وذلك لأغراض اتخاذ القرار

اذ يفترض ان لهذا المفهوم التقليدي للإفصاح مستخدما او مستثمرا عاديا متوسط الذكاء والفطنة يكتفي بمعلومات محددة تجعل التقارير المالية غير مضللة. ومن بين ما يتطلبه الإفصاح الوقائي هو البحث عن الاخطاء وكشفها وبيان السياسات المحاسبية المستخدمة وتصحيح هذه الاخطاء المكتشفة في القوائم المالية ، كذلك الإفصاح عن المكاسب والخسائر المحتملة والارتباطات المالية المحتملة والإفصاح عن الاحداث اللاحقة (الشيرازي ، 1990 : 326 ، 324).

2- الافصاح التفاضلي Differential Disclosure:

ان هذا النوع من الافصاح يتم التركيز في التقارير المالية بصور دقيقة على التفاضل او الاختلاف بين البنود بعقد المقارنات لبيان التغيرات الجوهرية او التفاضلات فيها . (محمد،2012 :18)

3- الافصاح الاعلامي (التثقيفي) Informative Disclosure :

ظهر هذا النوع من الافصاح لغرض الإفصاح الكافي والملائم للمعلومات المالية وذلك لاتخاذ القرارات الملائمة والهادفة ومن الامثلة لهذه المعلومات هي الافصاح عن مكونات الموجودات الثابتة والانفاق الرأسمالي والافصاح عن التطور التاريخي للأمور المالية والتقارير القطاعيةSegmental reporting والتقارير المرحلية Interim reporting والافصاح عن التغيرات في مستوى الاسعار والافصاح عن التنبؤات المالية Financial forecast والافصاح عن العناصر العادية وغير العادية والفصل بينهما عند اعداد القوائم المالية والافصاح عن التغيرات في اسعار الصرف ومكاسب وخسائر التغيرات في العملات الاجنبية والافصاح عن السياسات المستخدمة والطرق لحساب الفرق في العملات والمعاملات الاجنبية (الشيرازي:1990، 330).

كما يمكن ان نستعرض وجهات النظر الاخرى بتقسيم الافصاح على الانواع الاتية :(الحناوي:2001، 37-39)

1- الإفصاح الشامل full Disclosure

ان تكون التقارير المالية شاملة وتحتوي على جميع المعلومات المحاسبية وكذلك تغطية كافة الاحداث المتعلقة بالشركة لأهمية ذلك عند اتخاذ القرارات.

2- الإفصاح العادل Fair Disclosure

يهتم هذا النوع من الإفصاح باحتياجات جميع الاطراف المستفيدة إذ يتوجب اصدار ونشر القوائم المالية والتقارير بالشكل العادل وعدم التفضيل بين الفئات والتحيز لمصلحة فئة دون الاخرى لذلك يجب مراعاة كافة المصالح بشكل عادل وموضوعي.

3- الإفصاح الكافي Adequate Disclosure

يتضمن هذا النوع بالإفصاح عن الحد الادنى والضروري للمعلومات المحاسبية التي يجب توفرها في القوائم المالية ويقصد بالحد الادنى أي انه ليس بالضرورة التقيد بشكل دقيق لأنه يختلف حسب الحاجة لكل فئة من فئات المصالح لأنه يؤثر على اتخاذ القرار، فضلا عن ان المستفيد من هذه المصالح يجب ان يكون لديه خبرة ودراية فهو يستهدف المستخدم المتطلع.

مما سبق من استعراض لأنواع الافصاح المحاسبي ،يجب ان يكون الافصاح شاملاً وعادلاً وكافياً لأهمية ذلك لمستخدمي القوائم المالية وخاصة المستثمرون، فيجب توفر لمتخذ القرار المعلومات الكافية والشاملة من خلال التقارير المالية الواضحة غير المضلله ليساعده في اتخاذ القرار الصائب .

ثالثا: <u>مقومات الافصاح المحاسبي :</u>

يرتكز الافصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية المنشورة الى مقومات اساسية هي :

1- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

تستخدم المعلومات المحاسبية من قبل جهات كثيرة متعددة ومتنوعة ، وهذه الجهات تختلف عن بعضها البعض في كثير من الجوانب فقد تستخدم جهات المعلومات المحاسبية بصورة غير مباشرة وتستخدمها الاخرى بصورة مباشرة وبذلك يكون لدينا مستخدمون مباشرون ومستخدمون غير مباشرين (Thomas,1998: 35)

2- تحديد الاغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية:

عندما يتم تحديد الاغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية لابد من الاشارة الى الخصائص النوعية لهذه المعلومات واهمها هي خاصية الملائمة اذا لابد من توفرها وتعني كما اشار لها (Shwyder) " المعلومة

الملائمة لمستخدم معين هي تلك التي من المتوقع ان يستفاد منها ذلك المستخدم في غرض معين ، فمثلا صافي الربح يعد معلومة لمستخدم البيانات المالية لاحتمال استخدامها في غرض معين من قبله ، بينما عدد فروع المنشاة لا تعد معلومة ملائمة للمستخدم نفسه لضعف احتمال استخدامها في غرض معين" (Shwyder,1978:86).

3- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الافصاح عنها:

بعد تحديد الغرض وكذلك المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية تأتي بعد هذه الخطوات تحديد نوع وطبيعة المعلومات وان هذه المعلومات يتوجب الإفصاح عنها في القوائم المالية لتصبح مخرجات ومعلومات يمكن الاستفادة منها من قبل المستخدمين وتعرض المعلومات في شكل ملاحظات مرفقة بالقوائم المالية وهي تعتبر جزءا من تلك القوائم وذلك لتعذر الافصاح عنها في بعض الاحيان في صلب القوائم المالية (مطر،2004: 342).

4- تحديد اساليب ووسائل الافصاح عن المعلومات المحاسبية

ان تحقيق هدف الإفصاح المحاسبي يكمن في طريقة وضع المعلومات في التقارير المالية والتي توثر في فهمها ، فيتطلب عرض المعلومات بطريقة يسهل فهمها وترتيبها وتنظيمها بصورة منطقية تتركز على الامور الجوهرية وفقا لطبيعة المعلومات ودرجة اهميتها للوصول الى الإفصاح المناسب (علي ، 2002: 22) .

5- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية :

يعتبر الافصاح في الوقت المناسب من اهم الجوانب والخطوات التي اوصى بها مجلس المبادئ المحاسبية (APB) وقد اكدت مهنة المحاسبة ذلك فضلا عن ان معظم التشريعات المحاسبية والمالية توكد على ذلك بسبب صحة قيمة المعلومات المحاسبية عند تقديمها بالتوقيت المناسب. ويجب ان تكون سرعة في تلخيص هذه المعلومات وجمعها لنشر هذه المعلومات بسرعه وقد المتاح والممكن لتوفير معلومات حديثة وموضوعية لمستخدمي القوائم. (129 : مصدر سابق , Hendrikson).

رابعا: <u>العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي :</u>

يتأثر الافصاح عن المعلومات المحاسبية بعدة عوامل نوجزها كالاتي :

1- العوامل البيئية :

تختلف القوائم المالية من دولة لأخرى نتيجة لاختلاف العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكذلك العوامل الناتجة من حاجة المستخدمين إلى المزيد من المعلومات عن التغييرات البيئية واثر هذه التغيرات على الشركة (تركي،1993: 43).

2- العوامل الاقتصادية :

يختلف مستوى الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة في الدول ذات الاقتصاد الاشتراكي عن الدول ذات الاقتصاد الرأسمالي ، اذ ان الافصاح المحاسبي في الدول الرأسمالية يأخذ اهتماماً اكثر بسبب المبادئ الاقتصادية التي تقوم عليها ، خلافا لذلك فان الاقتصاد الاشتراكي يركز احكام الرقابة المركزية لذلك فان المعلومات المحاسبية تكون موجهة للمخططين في الدولة وبالتالي فان التقارير المالية تعكس معلومات عن موازنة الدولة. (علي ، 2002 : 23)

3- العوامل السياسية:

ان ناتج العمل المحاسبي له اثر على الأطراف المتعددة وهذا يدفعها الى التأثير في عملية وضع وتبني المعايير المحاسبية ، وبذلك يكون الهدف من هذا التأثير متفقاً مع مصالحها الذاتية وعادة يكون ناتج اثر العمل المحاسبي مختلفاً مع مصالح ذاتية لفئة اخرى مما يؤدي الى استخدام ضغوط سياسية من قبل فئة اخرى كي تؤثر على معايير الإفصاح (الحناوي، 2002 : 119).

4- العوامل الاجتماعية :

ان الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يتأثر ببعض العوامل الاجتماعية مثل اتجاه الناس بالاهتمام بالوقت والسرية .. الخ (الصيح ، 1998 : 49)

5- العوامل القانونية :

وهي مجموعة الانظمة وقواعد القانون التي تؤثر على المحاسبة ومزاولة المهنة والرقابة والاشراف على ممارستها بشكل مباشر او غير مباشر خصوصا بعد انفصال الملكية عن الادارة وظهور شركات المساهمة مما ادى الى خضوعها الى التشريعات القانونية والقواعد الاجرائية منذ بدء تكوينها (تركي . 1985 : 28).

6- العوامل الثقافية:

يمثل الإفصاح المحاسبي انعكاسا لثقافة للمجتمع ومستوى الثقافة فيه وان الافصاح المحاسبي وسلوكه يتطور تبعا لمستوى الثقافة فيه ، لذلك فان المعلومات المحاسبية المفصح عنها من قبل الشركات تكون معلومات مالية متكافئة مع ثقافتها المحلية (Zarzeski,1996:7)

7- العوامل المتعلقة بالمعلومات :

ان الافصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية يتاثر بمدى توفر الثقة والملاءمة لهذه المعلومات اضافة الى قابلية التحقق والمقارنة ، وكذلك مقارنة عائد المعلومة بتكلفتها وان تكلفة المعلومة تحدد مستوى الافصاح في القوائم المالية اي ان تكون المنفعة وعائد المعلومة اكبر من تكلفها

8- العوامل التنظيمية بالشركة : تتحدد العوامل الخاصة بالشركة كالاتي (خضير ، 2009 : 49):

- **حجم الشركة : وجود علاقة بين درجة الإفصاح في الكشوفات والقوائم المالية وحجم الشركة ،وسبب ذلك اختلاف تكلفة المعلومات في الشركات الصغيرة عن الشركات الكبيرة.**
- **عدد حملة الأسهم : درجة الإفصاح وعدد حملة الأسهم يكونان علاقة طردية ،على أساس أنه تزداد درجة الافصاح بزيادة عدد حملة الأسهم .**
- **تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية: بسبب الشروط التي تضعها تلك الأسواق له اثر مباشر على زيادة الإفصاح.**
- **عوامل أخرى: ومن أهمها اللجان والمجالس المهنية والمحاسبية والتدقيقية المسؤولة عن وضع المعايير والتشريعات والقوانين المحلية ، سوق الأوراق المالية، تكاليف وطرق الإفصاح وطبيعة الشركات.**

خامسا: <u>متطلبات الافصاح :</u>

لتحقيق الافصاح بشكل كامل وموضوعي لابد من توفر بعض المتطلبات والقواعد التي توضح المسار العملي لأعداد القوائم المالية وتوفير المعلومات بشكل صحيح وهذه المتطلبات يمكن ان تتلخص كالاتي :

1- السياسات المحاسبية :

ان المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة وتعد هذه السياسات من المتطلبات التي تقاس بها بنود القوائم المالية اذ تختلف هذه السياسات من منشأة لأخرى ، وقد اكدت المعايير المحاسبية الدولية بان استخدام سياسات محاسبية مختلفة في مجالات عديدة يعد من العوامل التي تؤدي الى صعوبة في تفسير القوائم المالية ، لذا فان استخدام ما هو متاح من سياسات محاسبية يؤدي الى قوائم مالية تختلف بعضها عن البعض الاخر لنفس الاحداث ونفس الظروف

2- الاطراف والصفقات الهامة :

يقصد بيها وصف للصفقات المبرمة بين المنشاة واطراف اخرى وكذلك العلاقات المهمة بين المنشاة واطراف خارجية اخرى من خلال الايضاحات المتممة للقوائم المالية.

3- الشكوك حول استمرار المنشاة :

يفترض ان المنشاة مستمرة في نشاطها لذلك يتم اعداد القوائم المالية على اساس فرض الاستمرارية ، اما اذا كانت هناك شكوك حول امكانية استمرار المنشاة او توفر معلومات لدى معدي القوائم المالية تفيد بعدم امكانية استمرار المنشاة فان ذلك يؤدي الى الإفصاح عن تلك المعلومات على شكل ملاحظات مرفقة بالقوائم المالية.

4- الالتزامات المحتملة :

تتمثل هذا الالتزامات بعدم التأكد من حدوثها، وتظهر نتيجة القضايا المرفوعة ضد المنشاة او المنازعات مع الاطراف الاخرى، لذا فان الافصاح عنها يخبر المستخدم للتقارير المالية بالنتائج السلبية المحتملة التي وقت ولكنها لم تصل الى الدرجة الموضوعية اللازمة لإدخالها في القوائم المالية .

5- الاحداث اللاحقة :

ترفق الاحداث اللاحقة بشكل ملاحظات بالقوائم المالية وان هذه الاحداث تقع بعد تاريخ اعداد القوائم وقبل نشرها ، وتختص الاحداث اللاحقة بالبيانات المالية المتعلقة بالأصول والخصوم والتي توثر عليهما في الفترة المقبلة وتتضمن بيان الحدث اللاحق ووصفه وبيان اثره المالي المستقبلي . (الحناوي ،2001 :46-50).

وبناءا على ما تقدم ان متطلبات الافصاح المحاسبي تتمثل من خلال التطبيق التام للمعايير المحاسبية الدولية والمحلية لما فيها من قواعد واجراءات والتزامات يجب ان تلتزم بها الشركات وتطبقها عند اعداد قوائمها المالية لكونها تمنح الدقة والموضوعية للقوائم المالية وتعزيز ثقة المستثمر فيها .

المبحث الثالث: قرارات الاستثمار

اولا: مفهوم الاستثمار :

يعرف الاستثمار بانه عبارة عن تخصيص للأموال في المجالات المختلفة والتي تؤدي الى تعظيم عائد الاستثمار من الموارد المتاحة وتوجيه هذه الموارد في المجالات الاكثر منفعة. أي إن الاستثمار يمثل كل النفقات التي يتُّم من خلالها اكتساب (حيازة) أصول سواء أكانت مادية ام غير مادية، أم صناعية، أم تجارية، أم مالية على أمل الحصول على تدفقات نقدية، ومن أجل تعظيم الثروة (Gerard Charreaux, 2000: 25). كذلك يعرف الاستثمار بأنه عبارة عن حبس أرصدة حاضرة بغرض الحصول على عائد مستقبلي في صورة دخل أو على هيئة زيادة في رأس المال الذي يحبس. ويعرف أيضا بأنه التوظف المنتج لرأس المال، وبعبارة أخرى توجيه رأس المال نـحو استخدامات تؤدي إلى زيادة سلع الاستثمار الدائم أي سلع الإنتاج الرأسمالي وأبنية المشاريع أو الخزين السلعي(الراوي وآخرون، 2000 :294). ويعرف الاستثمار ايضا وفق المعيار الدولي رقم (25) " بانه اصل تحتفظ به الشركة بهدف زيادة الثروة من خلال التوزيعات (أرباح، إيجار، عوائد) أو الزيادة الرأسمالية أو بمنافع أخرى تعود للوحدة المستثمرة مثل تلك التي تحصل عليها من خلال العلاقات التجارية" (معايير المحاسبة عن الاستثمار، 2005: 9) . والتعاريف الخاصة بمفهوم الاستثمار أخذت اطار عام تمثل في التضحيات بأموال حالية من أجل تحقيق منافع مستقبلية، وبالتالي فالاستثمار هو تضحية بأموال حالية من أجل الحصول على أموال مستقبلية تفوق الاموال المستثمرة (Caroline Selmer, 2006: 22) . وعرف كذلك بانه المبادلة بين نفقات حاضرة وأكيدة على أمل الحصول على مداخيل مستقبلية ترافقها مردودية مرضية (walter, 2009: 136). وبناءا على ماورد من تعاريف اعلاه يمكن يعرف الاستثمار بأنه التخلي عن استخدام أموال حالية ولفترة زمنية من اجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وكذلك تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة – بسبب التضخم – مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة.

ثانيا : أنواع الاستثمار:

يقسم الاستثمار إلى تقسيمات مختلفة، على أن أهم هذه التقسيمات يمكن إجمالها بالاتي :

1. الاستثمار الإجمالي والاستثمار الصافي :

يمثل الاستثمار الإجمالي كل من الاستثمار الصافي والذي يعني الإضافات إلى رصيد رأس المال الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، زائدا الاستثمار الذي يخصص لمواجهة الإهلاك بهدف المحافظة على الرصيد الفعلي لرأس المال في مواجهة العوامل المختلفة التي تؤثر على حجم هذا الرصيد مثل الهلاك أو التقادم أو التدمير الذي قد ينتج بفعل الحرائق أو الفيضانات أو الكوارث الأخرى ويطلق على هذا الصنف اسم الاستثمار الاحلالي (Replacement Investment). ولو اقتصر الاستثمار الإجمالي على المحافظة على حجم الرصيد الفعلي لرأس المال فان هذا يعني إن الاستثمار الصافي يعادل الصفر، أما إذا انخفض حجم الاستثمار الإجمالي عن حجم الاستثمار اللازم فان هذا يعني إن الاستثمار الصافي هو كمية سالبة أي إن الرصيد الفعلي لرأس المال يتجه نـحو التناقص(صقر: 1983، 229).

2. الاستثمار المولد أو المحفز والاستثمار المستقل:

يرتبط الاستثمار المولد بالإنتاج الجاري أو الطلب الجاري وبالتالي فانه يرتبط داليا أو وظيفيا بمستويات الإنتاج ويجري القيام به من اجل تحقيق زيادة في الإنتاج ويرتبط الاستثمار المولد ارتباطا داليا بالدخل حيث يزداد بزيادة

الدخل وينخفض بانخفاض الدخل، فإذا انخفض الدخل إلى اقل من الصفر يصبح الاستثمار المولد سالبا بمعنى عدم صيانة الآلات والمعدات وسلع رأس المال وتركها تندثر دون استبدالها باستثمار جديد، أما الاستثمار المستقل الذي ينجم عن قوى مستقلة عن الدخل والاستهلاك الجاريين، فهو يرتبط بعوامل مستقلة كإدخال تقنيات جديدة ومنتجات مستجدة وتطوير موارد جديدة ونمو السكان والقوة العاملة(عبد المنعم: 1984، 61)

3. الاستثمار الخاص والاستثمار العام:

ينصرف الاستثمار الخاص إلى ذلك الاستثمار الذي يقوم به القطاع الخاص أما الاستثمار العام فهو ذلك الاستثمار الذي تقوم به الحكومة، حيث يستند الاستثمار في القطاع الخاص على دافع الربح بشكل أساسي، أما الاستثمار في القطاع العام فانه يهدف إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية حسب الفلسفة التي تؤمن بها الدولة، كذلك فان الاستثمار العام يستخدم كعامل تعويضي لسد أي عجز في إنفاق القطاع الخاص الاستثماري(صقر:1989 ، 228).

4. الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر:

الاستثمار المباشر يكون فيه تقديم رأس المال مصحوبا بقيام المستثمر في إدارته أو المساهمة في إدارته أو الرقابة على كيفية استخدامه، أما الاستثمار غير المباشر والذي يعبر عنه بتعبير استثمار الحافظة (Portfolio) فهو هذا النوع الذي يكون قصير الأجل عادة ويأخذ شكل تملك للأسهم والسندات. ويمكن أن يقسم الاستثمار من ناحية مكانه إلى استثمار داخلي وهو الذي يتم في بلد المستثمر (صاحب رأس المال) واستثمار أجنبي خارج بلد المستثمر أي في بلد أجنبي عنه وهذا النوع يسمى الاستثمار الأجنبي المباشر(Foreign Direct Investment) ، وهذا النوع من الاستثمار قد عرفته منظمة التجارة العالمية بأنه يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما (بلد الأم)) بامتلاك أصل موجود في بلد آخر (البلد المستقبل) مع وجود النية في إدارة ذلك الأصل(الفخري:2002 ،83).

وان هناك مجموعة من العوامل تعمل على تحفيز الاستثمار هي :(عطا الله: 2011، 23)

- **الرغبة في الربح.**
- **السلوك النفسي للفرد والمتعلق بالتشاؤم والتفاؤل.**
- **مواجهة الطلبات المتزايدة مع التوسع والتقدم التكنولوجي.**
- **توفير الأمن والاستقرار السياسي و الاقتصادي وكذلك توفير المورد البشري الماهر و المتخصص.**
- **تكوين رأس مال اجتماعي يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وبالتالي التنمية الاقتصادية**
- **التنمية التحتية اللازمة للاستثمار: من خلال توفير البيئة الملائمة وكل ما يحتاجه المستثمر.**
- **أسعار صرف العملات وكذلك أسعار الفائدة، إذ هما من أهم المتغيرات التي تؤثر على الاستثمار**
- **ـالسياسات الحكومية: من خلال السياستين المالية والنقدية، بحيث تلعب الحكومة دورا اساسيا في تحفيز الاستثمار في الدولة.**
- **معدل التضخم: إذ كلما انخفض مستوى التضخم أدى هذا إلى تشجيع الاستثمارات وازدهارها.**

ولكي يكون القرار الاستثماري ناجحاً ينبغي على متخذ القرار أن يستند الى ثلاثة اسس هي :

1- اعتماد استراتيجية ملائمة:

يتوقف ذلك على أولويات متخذ القرار والتي يكشف عنها منحنى تفضيله الاستثماري الذي يتشكل من رغبات المستثمر تجاه كّل من الربحية والسيولة والأمان، فضلا عن عوامل ذاتية خاصة بالمستثمر.

2- الاسترشاد بالأسس العلمية لاتخاذ القرار:

حتى يكون قرار الاستثمار رشيد يتوجب على متخذ القرار ان يوظف أولاً المنهج العلمي في اتخاذ القرار، ثم الاعتماد على عدد من المبادئ والمعايير أساسا لاتخاذ القرار، أهمها (كداوي، 2008 :17):

أ- مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية: أي اختيار القرار المناسب من بين عدد من البدائل، قد تكون مشاريع مختلفة ضمن القطاع الواحد، أو تتعدد حسب القطاعات أو المناطق الجغرافية، وكلما تعددت البدائل فأنها تعطي متخذ القرار مرونة أكبر وتمكنه من اتخاذ القرار الصائب.

ب- مبدأ الملاءمة: أي ان تتلاءم هذه الاستثمارات المختارة مع طبيعة المشروع وكفاءته وخبراته لتسهيل مهمة إدارة هذه الاستثمارات.

ت- مبدأ الخبرة والكفاءة : يفضل أن يحمل المستثمر قدراً كبيراً من الكفاءة والخبرة، أو الاستعانة بالمستشارين ممن لديهم الخبرة والكفاءة القادرة على الاختيار من بين البدائل.

ث- مبدأ تنويع أو توزيع المخاطر الاستثمارية : ان تنويع الأدوات الاستثمارية بشكل محسوب يؤدي الى تخفيض الخطر، وفي ضوء العلاقة بين العائد والمخاطرة تختار الأدوات الاستثمارية الملائمة

ج- مراعاة العالقة بين العائد والمخاطرة: يرتبط قرار متخذ القرار بمتغيرين أساسيين، هما: العائد المتوقع من الاستثمار، ودرجة المخاطرة المرافقة للأداة الاستثمارية ولهذا، على المستثمر قبل أتخاذ قراره ان يعرف مقدما كلاً من العائد المتوقع ودرجة المخاطرة .

المبحث الرابع: الجانب العملي

اولا: نبذة تعريفية عن سوق العراق للأوراق المالية :

عرف سوق العراق للأوراق المالية في الفترة من عام 1991 ولغاية 2003 بسوق بغداد للاوراق المالية الذي تأسس بموجب القانون رقم (34) لسنة 1991 حيث استطاع في حينها ادراج (113) شركة عراقية مساهمة خاصة ومختلطة واستطاع ان يستقطب معدلات تداول سنوية تجاوزت سبع عشر مليون دولار ونصف بقليل اغلق هذا السوق بقرار من مجلس ادارته بتاريخ 2003/3/19 (التميمي ، 2009 : 81).

وقد تأسس سوق بغداد للأوراق المالية بموجب القانون رقم (24) لسنة (1991) في تأريخ(1991/8/6) وقد انشا على انه هيئة مستقلة ذات شخصية معنوية يتمتع بالاستقلال المالي والإداري وظيفته تنظيم وترشيد تدفق المدخرات المالية وتسهيل حركتها بما يكفل تحقيق متطلبات الإدارة المالية السليمة للاقتصاد (قانون سوق بغداد ، 24 لسنة 1991).

بعد ذلك صدر القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية ذي العدد (74) لسنة (2004) بتاريخ (2004/4/18) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة ، ليتم بموجبه تأسيس مؤسستين مهمتين هما :

1- سوق العراق للأوراق المالية Iraq Stock Exchange

2- هيئة الأوراق المالية العراقية Iraq Securities Commission

وعرف سوق العراق للأوراق المالية بانه سوق أو كيان اقتصادي ذي استقلال مالي وأداري ، وتتم ادارته من خلال مجلس مكون من تسعة أعضاء يمثلون مختلف الشرائح الاقتصادية للقطاع الاستثماري يسمى (مجلس المحافظين) ويسعى سوق العراق للأوراق المالية إلى تحقق الأهداف الآتية :

1- تنظيم الشركات المدرجة في السوق وتدريب أعضائه بطريقة تتناسب مع هدف حماية المستثمرين وتعزيز الثقة للمستثمر الداخلي والخارجي.
2- تسهيل وتنظيم تعاملات الأوراق المالية بالكيفية التي تكون بها ذات عدالة وفاعلية وانتظام وكذلك تصفية و تسوية هذه التعاملات.
3- تعزيز مصالح المستثمرين بسوق حرة الموثوقة والامينة والتنافسية وذات شفافية.
4- تنظيم تعاملات أعضائه ذات الصلة ببيع وشراء الأوراق المالية وتحديد الحقوق والتزامات للأطراف ووسائل حمايتهم .
5- تطوير سوق المال من خلال مساعدة الشركات المدرجة في السوق ببناء رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار .
6- توعية المستثمر الداخلي والخارجي بشان فرص الاستثمار في السوق .
7- التواصل مع أسواق مالية في العالم العربي والعالمي بهدف تطوير السوق.

8- جمع الإحصاءات والمعلومات الضرورية وتحليلها ومن ثم نشرها لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في القانون . وغيرها من الخدمات لدعم اهدافه وفعالياته.

ثانيا: <u>التحليل الاحصائي:</u>

1- الاساليب الاحصائية وعينة البحث

قام الباحث بجمع البيانات من خلال اعداد استمارة استبيان ومن ثم تحويلها الى قيم كمية لغرض تحليلها بمساعدة البرنامج الاحصائي المتخصص (SPSS vr. 20) وتم توزيع (130) استمارة على العينة المشمولة بالبحث تم استرجاع (104) استمارة منها ومن ثم استخرجت الاستمارات الغير مطابقة للشروط فأصبحت العينة (90) استمارة شملت العينة مناصفة على المستثمرين والمحاسبين القانونيين للشركات المساهمة والموظفين والعاملين في سوق العراق المسؤولين على اعداد التقارير المالية للسوق . استخدمت اساليب احصائية وصفية وتحليلية لتحديد اتجاهات اجابات العينة. وقد بحثت علاقة الارتباط وتحديد تاثير المتغير المستقل الافصاح المحاسبي (ACDI) متمثلة بالأبعاد:

- **الافصاح عن الميزانية(DEBL)**
- **الافصاح عن كشف الدخل(DEIN)**
- **الافصاح عن التدفقات النقدية (DECA)**
- **الافصاح عن حقوق الملكية (DEOW)**
- **الافصاح عن الملاحظات والايضاحات (DEOB)**

على المتغير المعتمد قرارات الاستثمار(INDE) المتمثل بالأبعاد:

- **كفاية المعلومات (SUIN)**
- **فهم المعلومات (UNIN)**
- **العائد والمخاطرة (RERI)**
- **حجم التداول (CIVO)**

اضافة الى ذلك تم استخدام مجموعة من المعايير لقياس ثبات ومصداقية استمارة الاستبيان المستخدمة.

2- قياس الثبات والصدق للاستبانة:

لقياس ثبات ومصداقية استمارة الاستبيان استخدم ثلاثة معايير لهذا الغرض هي معامل الفا كرونباخ ومعامل سبيرمان ومعامل تجزئة كوتمان النصفية وتقع قيم هذه المعايير بين الصفر والواحد الصحيح فكلما اتجهت قيمها نحو الصفر دل ذلك على عدم ثبات ومصداقية استمارة الاستبيان بينما اذا اتجهت قيمها نحو الواحد الصحيح دل ذلك ثبات ومصداقية استمارة الاستبيان المستخدمة وبالتالي فانها قادرة على قياس الابعاد والمحاور التي صممت من اجلها، وبعد الحكم بثبات ومصداقية استمارة الاستبيان فيمكن تعميم نتائجها على المجتمع المدروس.وقد تم الحصول على نتائج المصداقية والثبات لكل بعد من ابعاد البحث وكما في الجدول التالي: جدول(1) قيم معاملات الثبات المستخدمة

المحور			عدد الفقرات		الفا-كرونباخ			سبيرمان			تجزئة كوتمان النصفية		
الكلي	ACDI	DEBL	5	25	42	.90	.94	.94	.92	.90	.81	.85	.90	.80
		DEIN	5			.67			.69			.68		
		DECA	5			.68			.67			.66		
		DEOW	5			.76			.64			.67		
		DEOB	5			.86			.71			.69		
	INDE	SUIN	4	17		.76	.86		.80	.71		.80	.71	
		UNIN	4			.61			.66			.79		
		RERI	4			.60			.64			.63		
		CIVO	5			.80			.67			.60		

توضح نتائج الجدول اعلاه ان معامل الفا كرونباخ للبعد DEBL كان 0.90 ومعامل سبيرمان فكان 0.92 ومعامل تجزئة كوتمان النصفية 0.85 وان عدد فقرات البعد 5 ، وان معامل الفا كرونباخ للبعد DEIN كان 0.67 ومعامل سبيرمان فكان 0.69 ومعامل تجزئة كوتمان النصفية 0.68 وان عدد فقرات البعد 5 ، ومعامل الفا كرونباخ للبعد

DECA كان 0.68 ومعامل سبيرمان فكان 0.67 ومعامل تجزئة كوتمان النصفية 0.66 وان عدد فقرات البعد 5 ، وان معامل الفا كرونباخ للبعد DEOW كان 0.76 ومعامل سبيرمان فكان 0.64 ومعامل تجزئة كوتمان النصفية 0.67 وان عدد فقرات البعد 5 ، ومعامل الفا كرو نباخ للبعد DEOB كان 0.86 ومعامل سبيرمان فكان 0.71 ومعامل تجزئة كوتمان النصفية 0.69 وان عدد فقرات البعد 5 ،اما معامل الفا كرونباخ للمحور ACDI كان 0.94 ومعامل سبيرمان فكان 0.90 ومعامل تجزئة كوتمان النصفية 0.90 وان عدد فقرات البعد 25.

وفيما يتعلق بالمحور الثاني فتبين النتائج ان معامل الفا كرونباخ للبعد SUIN كان 0.76 ومعامل سبيرمان فكان 0.80 ومعامل تجزئة كوتمان النصفية 0.80 وان عدد فقرات البعد 4 ، وان معامل الفا كرونباخ للبعد UNIN كان 0.61 ومعامل سبيرمان فكان 0.66 ومعامل تجزئة كوتمان النصفية 0.79 وان عدد فقرات البعد 4 ، ومعامل الفا كرونباخ للبعد RERI كان 0.60 ومعامل سبيرمان فكان 0.64 ومعامل تجزئة كوتمان النصفية 0.63 وان عدد فقرات البعد 4 ، وان معامل الفا كرونباخ للبعد CIVO كان 0.80 ومعامل سبيرمان فكان 0.67 ومعامل تجزئة كوتمان النصفية 0.60 وان عدد فقرات البعد 5 ، اما معامل الفا كرونباخ للمحور INDE كان 0.86 ومعامل سبيرمان فكان 0.71 ومعامل تجزئة كوتمان النصفية 0.71 وان عدد فقرات البعد 17.

واخيرا بلغ معامل الفا كرونباخ لجميع محاور الاستبيان 0.94 اما معامل سبيرمان فكان 0.81 ومعامل تجزئة كوتمان النصفية 0.80 وبعدد فقرات مساوي الى 42 فقرة.

نلاحظ ان جميع القيم في الجدول كانت مرتفعة وهو دليل على ان الاستبيان يتميز بالمصداقية والثبات وبالتالي يمكن اعتماد نتائج هذا الاستبيان وتعميم نتائجه من العينة على المجتمع.

3- جداول التكرارات: سيتم هنا ايجاد عدد الاجابات ونسبها لكل بعد ومحور وكما يلي.

اولا: المتغير المستقل ACDI: ويتضمن هذا المتغير مجموعة من الابعاد هي:

<u>DEBL</u>: لقد تم ايجاد التكرارات ونسبها لفقرات البعد DEBL لغرض تحديد اتجاه الاجابات ووضعت النتائج في الجدول التالي : جدول (2)

يمثل التكرارات ونسبها لفقرات البعد DEBL

		لا اتفق تماما	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماما	اتجاه الاجابة
DEBL1	Frequency	12	41	10	19	7	لا اتفق
	Percent	13.5	46.1	11.2	21.3	7.9	
DEBL2	Frequency	5	54	8	18	4	لا اتفق
	Percent	5.6	60.7	9.0	20.2	4.5	
DEBL3	Frequency	8	51	8	15	7	لا اتفق
	Percent	9.0	57.3	9.0	16.9	7.9	
DEBL4	Frequency	5	57	6	17	4	لا اتفق
	Percent	5.6	64.0	6.7	19.1	4.5	
DEBL5	Frequency	6	49	20	11	3	لا اتفق
	Percent	6.7	55.1	22.5	12.4	3.4	
DEBL	Frequency	36	252	52	80	25	لا اتفق
	Percent	8	57	12	18	6	

وكما هو واضح من خلال الجدول ان الاجابات تتجه نحو عدم الاتفاق على فقرات هذا البعد والبعد بشكل عام.

وقد تم الاعتماد على فقرات المحور بالكامل اي 25 فقرة هذا يعني حساب معاملات الفاكرونباخ للفقرات مثلما يتم حسابه لبقية الابعاد .

<u>DEIN</u>: لقد تم ايجاد التكرارات ونسبها لفقرات البعد DEIN لغرض تحديد اتجاه الاجابات ووضعت النتائج في الجدول التالي: جدول (3)

يمثل التكرارات ونسبها لفقرات البعد DEIN

		لا اتفق تماما	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماما	
DEIN1	Frequency	5	23	12	45	4	اتفق

	4.5	50.6	13.5	25.8	5.6	Percent	
لا اتفق	1	18	10	50	10	Frequency	DEIN2
	1.1	20.2	11.2	56.2	11.2	Percent	
اتفق	7	50	13	17	2	Frequency	DEIN3
	7.9	56.2	14.6	19.1	2.2	Percent	
لا اتفق	4	22	18	43	2	Frequency	DEIN4
	4.5	24.7	20.2	48.3	2.2	Percent	
لا اتفق	3	16	13	51	6	Frequency	DEIN5
	3.4	18.0	14.6	57.3	6.7	Percent	
لا اتفق	19	151	66	184	25	Frequency	DEIN
	4	34	15	41	6	Percent	

وكما هو واضح من خلال الجدول ان الاجابات تتجه نحو عدم الاتفاق على فقرات هذا البعد والبعد بشكل عام.

DECA:لقد تم ايجاد التكرارات ونسبها لفقرات البعد DECA لغرض تحديد اتجاه الاجابات ووضعت النتائج في الجدول التالي :

جدول (4)

يمثل التكرارات ونسبها لفقرات البعد DECA

	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما		
لا اتفق	2	23	13	44	7	Frequency	DECA1
	2.2	25.8	14.6	49.4	7.9	Percent	
لا اتفق	2	15	19	47	6	Frequency	DECA2
	2.2	16.9	21.3	52.8	6.7	Percent	
لا اتفق	1	27	7	45	9	Frequency	DECA3
	1.1	30.3	7.9	50.6	10.1	Percent	
لا اتفق	0	24	17	42	6	Frequency	DECA4
	0	27.0	19.1	47.2	6.7	Percent	
اتفق	2	56	10	16	5	Frequency	DECA5
	2.2	62.9	11.2	18.0	5.6	Percent	
لا اتفق	7	145	66	194	33	Frequency	DECA
	2	33	15	44	7	Percent	

وكما هو واضح من خلال الجدول ان الاجابات تتجه نحو عدم الاتفاق على فقرات هذا البعد والبعد بشكل عام.

DEOW:لقد تم ايجاد التكرارات ونسبها لفقرات البعد DEOW لغرض تحديد اتجاه الاجابات ووضعت النتائج في الجدول التالي :

جدول (5)

التكرارات ونسبها لفقرات البعد DEOW

	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما		
لا اتفق	3	19	13	45	9	Frequency	DEOW1
	3.4	21.3	14.6	50.6	10.1	Percent	
اتفق	2	38	12	26	11	Frequency	DEOW2
	2.2	42.7	13.5	29.2	12.4	Percent	
لا اتفق	0	22	13	48	6	Frequency	DEOW3
	0	24.7	14.6	53.9	6.7	Percent	
لا اتفق	5	13	8	47	16	Frequency	DEOW4
	5.6	14.6	9.0	52.8	18.0	Percent	
لا اتفق	2	18	19	43	7	Frequency	DEOW5
	2.2	20.2	21.3	48.3	7.9	Percent	

لا اتفق	12	110	65	209	49	Frequency	DEOW
	3	25	15	47	11	Percent	

وكما هو واضح من خلال الجدول ان الاجابات تتجه نحو عدم الاتفاق على فقرات هذا البعد والبعد بشكل عام.

DEOB: لقد تم ايجاد التكرارات ونسبها لفقرات البعد DEOB لغرض تحديد اتجاه الاجابات ووضعت النتائج في الجدول التالي :

جدول (6)

التكرارات ونسبها لفقرات البعد DEOB

	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما		
لا اتفق	3	29	8	41	8	Frequency	DEOB1
	3.4	32.6	9.0	46.1	9.0	Percent	
لا اتفق	3	21	12	44	9	Frequency	DEOB2
	3.4	23.6	13.5	49.4	10.1	Percent	
لا اتفق	1	33	10	36	9	Frequency	DEOB3
	1.1	37.1	11.2	40.4	10.1	Percent	
لا اتفق	1	19	15	49	5	Frequency	DEOB4
	1.1	21.3	16.9	55.1	5.6	Percent	
اتفق	10	54	9	16	0	Frequency	DEOB5
	11.2	60.7	10.1	18.0	0	Percent	
لا اتفق	18	156	54	186	31	Frequency	DEOB
	4	35	12	42	7	Percent	

وكما هو واضح من خلال الجدول ان الاجابات تتجه نحو عدم الاتفاق على فقرات هذا البعد والبعد بشكل عام.

ثانيا: المتغير المعتمد INDE :ويتضمن هذا المتغير مجموعة من الابعاد هي:

SUIN: لقد تم ايجاد التكرارات ونسبها لفقرات البعد SUIN لغرض تحديد اتجاه الاجابات ووضعت النتائج في الجدول التالي :

جدول(7) **التكرارات ونسبها لفقرات البعد SUIN**

	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما		
لا اتفق	2	14	28	34	11	Frequency	SUIN1
	2.2	15.7	31.5	38.2	12.4	Percent	
لا اتفق	3	15	13	51	7	Frequency	SUIN2
	3.4	16.9	14.6	57.3	7.9	Percent	
لا اتفق	1	20	12	46	10	Frequency	SUIN3
	1.1	22.5	13.5	51.7	11.2	Percent	
لا اتفق	11	25	17	31	5	Frequency	SUIN4
	12.4	28.1	19.1	34.8	5.6	Percent	
لا اتفق	17	74	70	162	33	Frequency	SUIN5
	5	21	20	46	9	Percent	

وكما هو واضح من خلال الجدول ان الاجابات تتجه نحو عدم الاتفاق على فقرات هذا البعد والبعد بشكل عام.

UNIN:لقد تم ايجاد التكرارات ونسبها لفقرات البعد UNIN لغرض تحديد اتجاه الاجابات ووضعت النتائج في الجدول التالي :

جدول (8)

التكرارات ونسبها لفقرات البعد UNIN

	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما		
اتفق	1	48	14	20	6	Frequency	UNIN1
	1.1	53.9	15.7	22.5	6.7	Percent	
اتفق	0	37	27	20	5	Frequency	UNIN2
	0	41.6	30.3	22.5	5.6	Percent	

UNIN3	Frequency	5	30	15	38	1	اتفق
	Percent	5.6	33.7	16.9	42.7	1.1	
UNIN4	Frequency	4	25	15	39	6	اتفق
	Percent	4.5	28.1	16.9	43.8	6.7	
UNIN	Frequency	20	95	71	162	8	اتفق
	Percent	6	27	20	46	2	

وكما هو واضح من خلال الجدول ان الاجابات تتجه نحو الاتفاق على فقرات هذا البعد والبعد بشكل عام.

RERI: لقد تم ايجاد التكرارات ونسبها لفقرات البعد RERI لغرض تحديد اتجاه الاجابات ووضعت النتائج في الجدول التالي : **جدول (9)**

التكرارات ونسبها لفقرات البعد RERI

		لا اتفق تماما	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماما	
RERI1	Frequency	4	40	16	25	4	لا اتفق
	Percent	4.5	44.9	18.0	28.1	4.5	
RERI2	Frequency	2	7	9	64	7	اتفق
	Percent	2.2	7.9	10.1	71.9	7.9	
RERI3	Frequency	3	21	13	42	10	اتفق
	Percent	3.4	23.6	14.6	47.2	11.2	
RERI4	Frequency	4	18	16	39	12	اتفق
	Percent	4.5	20.2	18.0	43.8	13.5	
RERI	Frequency	13	86	54	170	33	اتفق
	Percent	4	24	15	48	9	

وكما هو واضح من خلال الجدول ان الاجابات تتجه نحو الاتفاق على فقرات هذا البعد والبعد بشكل عام.

CIVO: لقد تم ايجاد التكرارات ونسبها لفقرات البعد CIVO لغرض تحديد اتجاه الاجابات ووضعت النتائج في الجدول التالي : **جدول (10)**

التكرارات ونسبها لفقرات البعد CIVO

		لا اتفق تماما	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماما	
CIVO1	Frequency	5	13	10	50	11	اتفق
	Percent	5.6	14.6	11.2	56.2	12.4	
CIVO2	Frequency	4	13	8	54	10	اتفق
	Percent	4.5	14.6	9.0	60.7	11.2	
CIVO3	Frequency	5	9	15	51	9	اتفق
	Percent	5.6	10.1	16.9	57.3	10.1	
CIVO4	Frequency	2	17	9	50	11	اتفق
	Percent	2.2	19.1	10.1	56.2	12.4	
CIVO5	Frequency	7	32	16	30	4	لا اتفق
	Percent	7.9	36.0	18.0	33.7	4.5	
CIVO	Frequency	23	84	58	235	45	اتفق
	Percent	5	19	13	53	10	

وكما هو واضح من خلال الجدول ان الاجابات تتجه نحو الاتفاق على فقرات هذا البعد والبعد بشكل عام.

4- اختبار معنوية الارتباطات :

لغرض تحديد قوة واتجاه ومعنوية العلاقة بين المتغير ACDI وابعاده ومتغير الاستجابة INDE فقد استخرج قيم الارتباطات بينهما اضافة الى تحديد معنويتها .الجدول التالي الذي يضم تلك الارتباطات باستخدام البرنامج SPSS vr. 20: **جدول (11)**

قيم الارتباطات بين ACDI وابعاده و INDE وابعاده

		DEBL	DEIN	DECA	DEOW	DEOB	ACDI
SUIN	Pearson Correlation	.584**	.472**	.618**	.485**	.646**	.645**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	89	89	89	89	89	89
UNIN	Pearson Correlation	.207	.335**	.386**	.244*	.297**	.328**
	Sig. (2-tailed)	.052	.001	.000	.021	.005	.002
	N	89	89	89	89	89	89
RERI	Pearson Correlation	.404**	.420**	.355**	.133	.382**	.388**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.001	.215	.000	.000
	N	89	89	89	89	89	89
CIVO	Pearson Correlation	.236*	.301**	.368**	.165	.228*	.291**
	Sig. (2-tailed)	.026	.004	.000	.121	.032	.006
	N	89	89	89	89	89	89
INDE	Pearson Correlation	.477**	.503**	.574**	.345**	.516**	.549**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.001	.000	.000
	N	89	89	89	89	89	89

اولا: الفرضية الرئيسية الاولى:

ان الفرضية الصفرية الرئيسية المراد اختبارها يمكن ان توضع بالاتي:

H0 : عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين ACDI وبين INDE.

ضد الفرضية البديلة

H1: وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين ACDI وبين INDE.

لقد تم ايجاد معامل الارتباط بين ACDI وبين INDE وكما مبين في الجدول السابق وبلغت قيمته 0.549 وبما ان قيمة sig كانت صفر وهي اقل من مستوى الدلالة 5% فان الباحث يرفض الفرضية الصفرية ويقبل الفرضية البديلة ويستنتج وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية تحت مستوى دلالة احصائية 5% مما يعني ان الزيادة في قيمة ACDI ينتج زيادة في قيمة INDE.

اضافة الى ذلك تم اختبار الفرضيات الفرعية النابعة من الفرضية الرئيسية الاولى والمتعلقة بارتباط ابعاد المحور ACDI مع INDE وكما يلي:

ثانيا: الفرضية الفرعية الاولى: (معنوية الارتباط بين DEBL وبين INDE)

ان الفرضية الصفرية الفرعية الاولى المراد اختبارها يمكن ان تصاغ بالاتي:

H0 : عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين DEBL وبين INDE.

ضد الفرضية البديلة الفرعية الاولى

H1: وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين DEBL وبين INDE.

لقد تم ايجاد معامل الارتباط بين DEBL وبين INDE وكما مبين في الجدول السابق وبلغت قيمته 0.477 وبما ان قيمة sig كانت صفر وهي اقل من مستوى الدلالة 5% فان الباحث يرفض الفرضية الصفرية الفرعية الاولى ويقبل الفرضية البديلة الفرعية الاولى ويستنتج وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية تحت مستوى دلالة احصائية 5% مما يعني ان الزيادة في قيمة DEBL ينتج زيادة في قيمة INDE.

ثالثا: الفرضية الفرعية الثانية: (معنوية الارتباط بين DEIN وبين INDE)

ان الفرضية الصفرية الفرعية الثانية المراد اختبارها يمكن ان تصاغ بالاتي:

H0 : عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين DEIN وبين INDE.

ضد الفرضية البديلة الفرعية الثانية

H1: وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين DEIN وبين INDE.

لقد تم ايجاد معامل الارتباط بين DEIN وبين INDE وكما مبين في الجدول السابق وبلغت قيمته 0.503 وبما ان قيمة sig كانت صفر وهي اقل من مستوى الدلالة 5% فان الباحث يرفض الفرضية الصفرية الفرعية الثانية ويقبل الفرضية البديلة الفرعية الثانية ويستنتج وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية تحت مستوى دلالة احصائية 5% مما يعني ان الزيادة في قيمة DEIN ينتج زيادة في قيمة INDE.

رابعا: الفرضية الفرعية الثالثة: (معنوية الارتباط بين DECA وبين INDE)
ان الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة المراد اختبارها يمكن ان تصاغ بالاتي:
H0 : عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين DECA وبين INDE.
ضد الفرضية البديلة الفرعية الثالثة
H1: وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين DECA وبين INDE.
لقد تم ايجاد معامل الارتباط بين DECA وبين INDE وكما مبين في الجدول السابق وبلغت قيمته 0.574 وبما ان قيمة sig كانت صفر وهي اقل من مستوى الدلالة 5% فان الباحث يرفض الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة ويقبل الفرضية البديلة الفرعية الثالثة ويستنتج وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية تحت مستوى دلالة احصائية 5% مما يعني ان الزيادة في قيمة DECA ينتج زيادة في قيمة INDE.
خامسا: الفرضية الفرعية الرابعة: (معنوية الارتباط بين DEOW وبين INDE)
ان الفرضية الصفرية الفرعية الرابعة المراد اختبارها يمكن ان تصاغ بالاتي:
H0 : عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين DEOW وبين INDE.
ضد الفرضية البديلة الفرعية الرابعة
H1: وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين DEOW وبين INDE.
لقد تم ايجاد معامل الارتباط بين DEOW وبين INDE وكما مبين في الجدول السابق وبلغت قيمته 0.345 وبما ان قيمة sig كانت صفر وهي اقل من مستوى الدلالة 5% فان الباحث يرفض الفرضية الصفرية الفرعية الرابعة ويقبل الفرضية البديلة الفرعية الرابعة ويستنتج وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية تحت مستوى دلالة احصائية 5% مما يعني ان الزيادة في قيمة DEOW ينتج زيادة في قيمة INDE.
سادسا: الفرضية الفرعية الخامسة: (معنوية الارتباط بين DEOB وبين INDE)
ان الفرضية الصفرية الفرعية الخامسة المراد اختبارها يمكن ان تصاغ بالاتي:
H0 : عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين DEOB وبين INDE.
ضد الفرضية البديلة الفرعية الخامسة
H1: وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين DEOB وبين INDE.
لقد تم ايجاد معامل الارتباط بين DEOB وبين INDE وكما مبين في الجدول السابق وبلغت قيمته 0.516 وبما ان قيمة sig كانت صفر وهي اقل من مستوى الدلالة 5% فان الباحث يرفض الفرضية الصفرية الفرعية الخامسة ويقبل الفرضية البديلة الفرعية الخامسة ويستنتج وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية تحت مستوى دلالة احصائية 5% مما يعني ان الزيادة في قيمة DEOB ينتج زيادة في قيمة INDE.
ويمكن توضيح الارتباطات المذكورة سابقا بالشكل البياني التالي:
شكل (1) الارتباطات بين ابعاد المتغير المستقل والمحور INDE

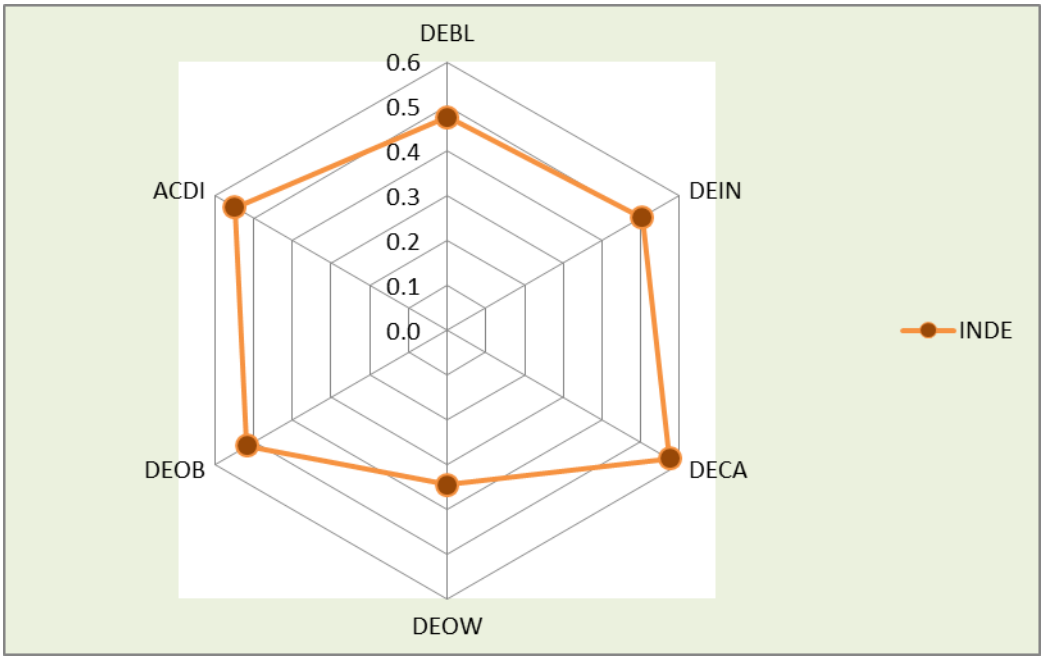

ويتضح جليا من خلال الشكل والجدول الخاص بالارتباطات ان البعد DECA كان بالمرتبة الاولى من حيث قوة ارتباطه بالمحور INDE ياتي ثانيا البعد DEOB ومن ثم البعد DEIN ثالثا ورابعا حل البعد DEBL واخيرا جاء البعد DEOW.

<u>تحليل الانحدار:</u>

اولا: الفرضية الصفرية الرئيسية الثانية:

لبيان علاقات الاثر لمحور ACDI وابعاده على المحور INDE تم وضع الفرضية الصفرية الرئيسية الثانية التالية:

H0 : عدم وجود تاثير ذو دلالة معنوية للمحور ACDI على المحور INDE.

ضد الفرضية البديلة الرئيسية

H1: وجود تاثير ذو دلالة معنوية للمحور ACDI على المحور INDE.

ولغرض اتمام الاختبار تم تكوين جدول النتائج المستخلصة من التحليل باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS vr. 20 : جدول (12)

نتائج تحليل انحدار ACDI على INDE

المتغير المستقل	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح	قيمة معلمة الانحدار	قيمة t المحسوبة	معنوية قيمة t	قيمة دربن-واتسون	القرار بوجود مشكلة الارتباط الذاتي
ACDE	%30	%29	0.55	6.127	معنوي تحت مستوى دلالة 5%	1.6	لا توجد مشكلة

نستنتج انه يتم رفض الفرضية الصفرية الرئيسية الثانية وقبول الفرضية البديلة الرئيسية الثانية، هذا يعني ان محور ACDI له تاثير معنوي على المحور INDE تحت مستوى دلالة احصائية 5% اذ بلغت القوة التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال معامل التحديد 30% بينما معامل التحديد المصحح كانت 29% واختبر الباحث وجود مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار ديربن-واتسون الذي كانت قيمته 1.6 وهي قيمة قريبة من 2 مما يدل على انعدام وجود المشكلة وبذلك يمكن للباحث استخدام نموذج الانحدار لهذا المحور ، وبلغت قيمة معلمة الانحدار 0.55 بقيمة اختبار t مساوية الى 6.127، مما يعطي استنتاج ان الزيادة في قيمة المحور ACDI بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة قيمة المحور INDE بمقدار 0.55.

ثانيا: الفرضية الصفرية الفرعية الاولى

لبيان الاثر للبعد DEBL على المحور INDE تم وضع الفرضية الصفرية الفرعية الاولى التالية:

H0 : عدم وجود تاثير ذو دلالة معنوية للبعد DEBL على المحور INDE.

ضد الفرضية البديلة الفرعية الاولى

H1: وجود تاثير ذو دلالة معنوية للبعد DEBL على المحور INDE.

ولغرض اتمام الاختبار تم تكوين جدول النتائج المستخلصة من التحليل باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS vr. 20 : **جدول (13)**

نتائج تحليل انحدار DEBL على INDE

المتغير المستقل	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح	قيمة معلمة الانحدار	قيمة t المحسوبة	معنوية قيمة t	قيمة دربن-واتسون	القرار بوجود مشكلة الارتباط الذاتي
DEBL	%23	%22	0.48	5.055	معنوي تحت مستوى دلالة 5%	1.9	لا توجد مشكلة

نستنتج انه يتم رفض الفرضية الصفرية الفرعية الاولى وقبول الفرضية البديلة الفرعية الاولى، هذا يعني ان البعد DEBL له تاثير معنوي على المحور INDE تحت مستوى دلالة احصائية 5% اذ بلغت القوة التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال معامل التحديد 23% بينما معامل التحديد المصحح كانت 22% واختبر الباحث وجود مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار ديربن-واتسون الذي كانت قيمته 1.9 وهي قيمة قريبة من 2 مما يدل على انعدام وجود المشكلة وبذلك يمكن للباحث استخدام نموذج الانحدار لهذا المحور ، وبلغت قيمة معلمة الانحدار 0.48 بقيمة اختبار t مساوية الى 5.055، مما يعطي استنتاج ان الزيادة في قيمة المحور DEBL بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة قيمة المحور INDE بمقدار 0.48.

ثالثا :الفرضية الصفرية الفرعية الثانية:

لبيان الاثر للبعد DEIN على المحور INDE تم وضع الفرضية الصفرية الفرعية الثانية التالية:

H0 : عدم وجود تاثير ذو دلالة معنوية للبعد DEIN على المحور INDE.

ضد الفرضية البديلة الفرعية الثانية

H1: وجود تاثير ذو دلالة معنوية للبعد DEIN على المحور INDE.

ولغرض اتمام الاختبار تم تكوين جدول النتائج المستخلصة من التحليل باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS vr. 20 : **جدول (14)**

نتائج تحليل انحدار DEIN على INDE

المتغير المستقل	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح	قيمة معلمة الانحدار	قيمة t المحسوبة	معنوية قيمة t	قيمة دربن-واتسون	القرار بوجود مشكلة الارتباط الذاتي
DEIN	%25	%25	0.50	5.431	معنوي تحت مستوى دلالة 5%	1.7	لا توجد مشكلة

نستنتج انه يتم رفض الفرضية الصفرية الفرعية الثانية وقبول الفرضية البديلة الفرعية الثانية، هذا يعني ان البعد DEIN له تاثير معنوي على المحور INDE تحت مستوى دلالة احصائية 5% اذ بلغت القوة التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال معامل التحديد 25% بينما معامل التحديد المصحح كانت 25% واختبر الباحث وجود مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار ديربن-واتسون الذي كانت قيمته 1.7 وهي قيمة قريبة من 2 مما يدل على انعدام وجود المشكلة وبذلك يمكن للباحث استخدام نموذج الانحدار لهذا المحور ، وبلغت قيمة معلمة الانحدار 0.50 بقيمة اختبار t مساوية الى 5.431، مما يعطي استنتاج ان الزيادة في قيمة البعد DEIN بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة قيمة المحور INDE بمقدار 0.50.

رابعا: الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة:

لبيان الاثر للبعد DECA على المحور INDE تم وضع الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة التالية:

H0 : عدم وجود تاثير ذو دلالة معنوية للبعد DECA على المحور INDE.

ضد الفرضية البديلة الفرعية الثالثة

H1: وجود تاثير ذو دلالة معنوية للبعد DECA على المحور INDE.

ولغرض اتمام الاختبار تم تكوين جدول النتائج المستخلصة من التحليل باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS vr. 20 :

جدول (15)

نتائج تحليل انحدار DECA على INDE

المتغير المستقل	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح	قيمة معلمة الانحدار	قيمة t المحسوبة	معنوية قيمة t	قيمة دربن-واتسون	القرار بوجود مشكلة الارتباط الذاتي
DECA	%33	%32	0.57	6.538	معنوي تحت مستوى دلالة 5%	1.8	لا توجد مشكلة

نستنتج انه يتم رفض الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة وقبول الفرضية البديلة الفرعية الثالثة، هذا يعني ان محور ACDI له تاثير معنوي على المحور INDE تحت مستوى دلالة احصائية 5% اذ بلغت القوة التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال معامل التحديد 33% بينما معامل التحديد المصحح كانت 32% واختبر الباحث وجود مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار ديربن-واتسون الذي كانت قيمته 1.8 وهي قيمة قريبة من 2 مما يدل على انعدام وجود المشكلة وبذلك يمكن للباحث استخدام نموذج الانحدار لهذا المحور ، وبلغت قيمة معلمة الانحدار 0.57 بقيمة اختبار t مساوية الى 6.538، مما يعطي استنتاج ان الزيادة في قيمة البعد DECA بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة قيمة المحور INDE بمقدار 0.57.

خامسا: الفرضية الصفرية الفرعية الرابعة:

لبيان الاثر للبعد DEOW على المحور INDE تم وضع الفرضية الصفرية الفرعية الرابعة التالية:

H0 : عدم وجود تاثير ذو دلالة معنوية للبعد DEOW على المحور INDE.

ضد الفرضية البديلة الفرعية الرابعة

H1: وجود تاثير ذو دلالة معنوية للبعد DEOW على المحور INDE.

ولغرض اتمام الاختبار تم تكوين جدول النتائج المستخلصة من التحليل باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS vr. 20 :

جدول (16)

نتائج تحليل انحدار DEOW على INDE

المتغير المستقل	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح	قيمة معلمة الانحدار	قيمة t المحسوبة	معنوية قيمة t	قيمة دربن-واتسون	القرار بوجود مشكلة الارتباط الذاتي
DEOW	%12	%11	0.35	3.431	معنوي تحت مستوى دلالة 5%	1.8	لا توجد مشكلة

نستنتج انه يتم رفض الفرضية الصفرية الفرعية الرابعة وقبول الفرضية البديلة الفرعية الرابعة، هذا يعني ان البعد DEOW له تاثير معنوي على المحور INDE تحت مستوى دلالة احصائية 5% اذ بلغت القوة التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال معامل التحديد 12% بينما معامل التحديد المصحح كانت 11% واختبر الباحث وجود مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار ديربن-واتسون الذي كانت قيمته 1.8 وهي قيمة قريبة من 2 مما يدل على انعدام وجود المشكلة وبذلك يمكن للباحث استخدام نموذج الانحدار لهذا المحور ، وبلغت قيمة معلمة الانحدار 0.35 بقيمة اختبار t مساوية الى 3.431، مما يعطي استنتاج ان الزيادة في قيمة البعد DEOW بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة قيمة المحور INDE بمقدار 0.35.

سادسا: الفرضية الصفرية الفرعية الخامسة:

لبيان الاثر للبعد DEOB على المحور INDE تم وضع الفرضية الصفرية الفرعية الخامسة التالية:

H0 : عدم وجود تاثير ذو دلالة معنوية للبعد DEOB على المحور INDE.

ضد الفرضية البديلة الفرعية الخامسة

H1: وجود تاثير ذو دلالة معنوية للبعد DEOB على المحور INDE.

ولغرض اتمام الاختبار تم تكوين جدول النتائج المستخلصة من التحليل باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS vr. 20 :

جدول (17)

نتائج تحليل انحدار DEOB على INDE

المتغير المستقل	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح	قيمة معلمة الانحدار	قيمة t المحسوبة	معنوية قيمة t	قيمة دربن-واتسون	القرار بوجود مشكلة الارتباط الذاتي
DEOB	%27	%26	0.52	5.626	معنوي تحت مستوى دلالة 5%	1.8	لا توجد مشكلة

نستنتج انه يتم رفض الفرضية الصفرية الفرعية الخامسة وقبول الفرضية البديلة الفرعية الخامسة، هذا يعني ان البعد DEOB له تاثير معنوي على المحور INDE تحت مستوى دلالة احصائية 5% اذ بلغت القوة

التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال معامل التحديد 27% بينما معامل التحديد المصحح كانت 26% واختبر الباحث وجود مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار ديربن-واتسون الذي كانت قيمته 1.8 وهي قيمة قريبة من 2 مما يدل على انعدام وجود المشكلة وبذلك يمكن للباحث استخدام نموذج الانحدار لهذا المحور ، وبلغت قيمة معلمة الانحدار 0.52 بقيمة اختبار t مساوية الى 5.626، مما يعطي استنتاج ان الزيادة في قيمة البعد DEOB بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة قيمة المحور INDE بمقدار 0.52.

ومن خلال مقارنة النتائج للفرضيات الفرعية السابقة نستنتج ان البعد DECA كان له التاثير الاقوى في المحور INDE ياتي بعده البعد DEOB ثانيا ومن ثم البعد DEIN ثالثا ورابعا جاء البعد DEBL واخيرا حل البعد DEOW. والشكل التالي يوضح بيانيا قوة تاثير ابعاد المحور ACDI في المحور INDE بالاعتماد على قيم t: شكل رقم (2)

قوة تاثير كل بعد من المحور ACDI في المحور INDE

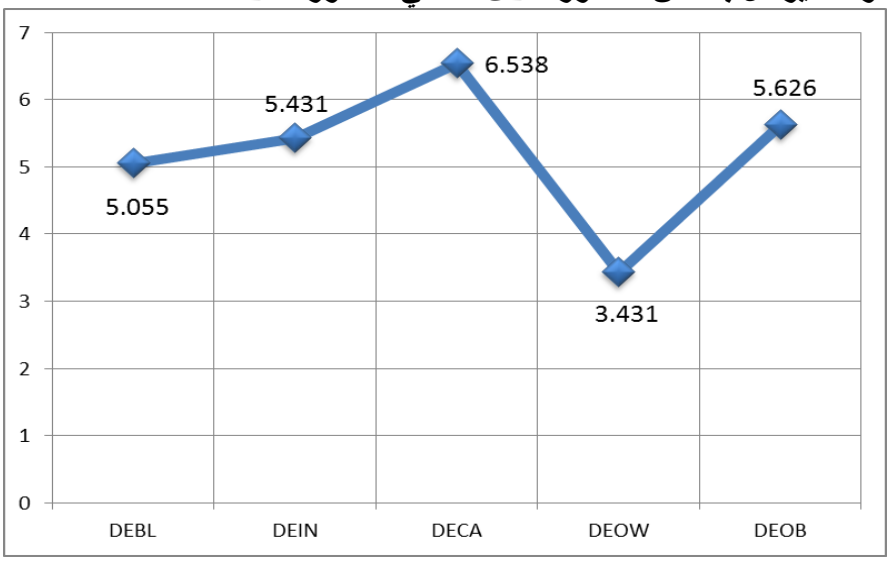

الاستنتاجات والتوصيات:

اولا: الاستنتاجات:

1- كشفت نتائج التقويم لمستوى الإفصاح أن الشركات عينة الدراسة تستند في معالجة الكثير من القضايا المحاسبية والإفصاح عن المعلومات ذات الصلة إلى متطلبات النظام المحاسبي الموحد ، التي تعد من وجهة نظر الباحث قاصرة عن تلبية الأهداف الأساسية للقياس والإفصاح المحاسبي ، وبما ينسجم مع التحديات والظروف المستجدة في البيئة العراقية مقارنة بمعايير المحاسبة الدولية .

2- لا تعد الشركات عينة الدراسة تقارير مالية مرحلية نصف أو ربع سنوية ، فضلاً عن التقارير المالية السنوية ، طالما أنها غير ملزمة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات ذات الصلة ، على الرغم من أهميتها في تقديم الصورة الدورية عن الأوضاع المالية ونتائج النشاط بصفة مستمرة ، فضلاً عن عدم إمتلاكها وسائل أخرى لنشر التقارير أو المعلومات المالية ذات الصلة بنشاطاتها ، مما لا يتيح لأصحاب المصلحة فرصة الإطلاع على المعلومات التي قد يكون لها تأثيرات جوهرية في شكل ومضامين القرارات المتخذة من قبلهم .

3- يتحدد مستوى الإفصاح المناسب في ظل مجموعة من العوامل أو المتغيرات لعل أهمها الشخص الذي يستخدم المعلومات والغرض الذي تستخدم فيه مع مراعاة مكان وتوقيت الإفصاح عنها ، إذ أن معلومة توفر لمستخدميها في غير موعدها المناسب أو تعرض له في مكان يصعب الوصول إليه هي بكل تأكيد لا فائدة منها .

4- هناك الكثير من المعلومات التي يحتاجها متخذ القرار لا يكون مصدرها القوائم المالية فقط ،وان هناك حاجة ماسة لإعداد تقارير اخرى بجانب القوائم المالية.

5- تعد معظم الشركات المساهمة تقاريرها المالية بشكل غير كافي وافتقارها للعديد من المعلومات فضلا عن افتقارها للعديد من الارصدة داخل هذه القوائم وهذا يؤثر بشكل كبير على متخذ القرار الاستثماري .

6- من خلال التحليل الاحصائي لنتائج الدراسة الميدانية تم التوصل الى النتائج الاتية:

أ- ان الاجابات تتجه نحو عدم الاتفاق على فقرات البعد DEBL وعدم الاتفاق على فقرات البعد DEIN وعدم الاتفاق على فقرات البعد DECA وعدم الاتفاق على فقرات البعد DEOW وعدم الاتفاق على فقرات البعد DEOB وعدم الاتفاق على فقرات البعد SUIN.

ب- ان الاجابات تتجه نحو الاتفاق على فقرات البعد UNIN وعلى فقرات البعد RERI وعلى فقرات البعد CIVO.

ت- وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية تحت مستوى دلالة احصائية 5% بين المحور ACDI والمحور INDE.

ث- وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية تحت مستوى دلالة احصائية 5% بين البعد DEBL والمحور INDE.

ج- وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية تحت مستوى دلالة احصائية 5% بين البعد DEIN والمحور INDE.

ح- ان البعد DECA كان بالمرتبة الاولى من حيث قوة ارتباطه بالمحور INDE ياتي ثانيا البعد DEOB ومن ثم البعد DEIN ثالثا ورابعا حل البعد DEBL واخيرا جاء البعد DEOW.

خ- ان البعد DECA كان له التاثير الاقوى في المحور INDE ياتي بعده البعد DEOB ثانيا ومن ثم البعد DEIN ثالثا ورابعا جاء البعد DEBL واخيرا حل البعد DEOW.

ثانيا: <u>التوصيات:</u>

1- أن النمو المتزايد للشركات الدولية وإنفتاح الأسواق العالمية وإنتهاج سياسة الإقتصاد الحر والمنافسة والتقدم التكنولوجي المتسارع ، يبرز الحاجة المتزايدة للوصول إلى قواعد موحدة لتنظيم البيانات المالية ، وإنتهاج سياسة واضحة للإفصاح تفيد مختلف الأطراف المستخدمة لتلك البيانات

2- التأكيد على مسؤولية الإدارة في الشركات المعنية بشان تقديم المعلومات المالية وغير المالية الملائمة والموثوقة في الوقت المناسب إلى كافة الجهات المستفيدة .

3- ضرورة إيجاد نظام معلومات واسع يحول الاستثمار الأجنبي خاصة المباشر منه ، ودراسة الضمانات و الامتيازات الفعالة المشجعة للمستمرين الأجانب فعلا في الإقدام على الاستثمار في ظروف ملائمة.

4- تحسين الافصاح في البيانات المالية للشركات المساهمة وتحقيق ما يحتاج إليه متخذ القرار ، ويتطلب ذلك اعادة صياغة القواعد المحاسبية المحلية أو احلال المعايير الدولية بدلاً عنها لغرض الالتزام الموحد وسهولة القياس والمقارنة واهمية ذلك لمتخذ القرار.

5- يقوم السوق باستبعاد الشركات المساهمة التي تقدم بياناتها المالية بشكل ناقص والشركات التي لا تقدم بياناتها نهائيا وفرض غرامات وعقوبات بحق الشركات المساهمة المقصرة والمدرجة في السوق والاخذ في الاعتبار التزامهم بمتطلبات اعداد التقارير المالية.

6- الزام الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية بنشر تقارير مرحلية (نصف سنوية) كونها تعزز كلاً من محتوى ودقة المعلومات المفصح عنها، لأنها تتيح معلومات مفيدة للمستثمرين في الوقت الأقرب إلى الوقت الذي يتخذون فيه قرارات الشراء أو البيع أو التوقف عن التعامل بالأسهم لأهميتها في ترشيد القرارات الاستثمارية.

7- ضرورة تحسين اداء السياسات المالية والنقدية وإعادة هيكلة النظام المحاسبي في العراق وبما يتلاءم مع احدث الأنظمة المعاصرة، والاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال ، فضلا عن ضرورة الاهتمام بسوق الأوراق المالية وربطها مع السوق العربي والعالمي.

8- . ضرورة توفير البنية القانونية والمؤسساتية الملائمة لجذب المستثمر الخاص سواء أكان محليا أم أجنبيا، وتوفير دراسات جدوى اقتصادية وفنية عن فرص الاستثمار المتاحة وتوفير معلومات عن الموارد

البشرية المتاحة وبيانات عن سوق العمل واحتياجات السوق وحجم الاستيرادات وتقديرات الطلب وغيرها..

المصادر والمراجع:

اولا: القوانين والوثائق الرسمية

1- قانون سوق بغداد للأوراق المالية رقم(24) لسنة 1991.

2- القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية ذي العدد (74) لسنة (2004) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة.

3- معايير المحاسبة عن الاستثمار لسنة 2005

4- معايير المحاسبة الدولية IAS، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، (2001).

ثانيا: المصادر العربية

1- حنان ، رضوان حلوة ، "تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة" ، الطبعة الاولى ،الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان (2001).

2- الشيرازي، عباس مهدي ، "نظرية المحاسبة" ، الطبعة الاولى ، ذات السلاسل ، الكويت (1990).

3- عوني محمد الفخري، التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسية والعولمة، إصدارات بيت الحكمة، ط 1، بغداد، 2002.

4- عوض الله ،عبد المنعم ، "تحليل ونقد القوائم المالية" ، الطبعة الاولى ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، مصر (2000).

5- مطر، محمد واخرون، "التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والافصاح"، دار وائل للنشر، الاردن (2004).

6- الراوي، خالد وهيب وسعادة، يوسف" التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي" الطبعة الثانية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع (2000) .

7- عطا الله ، ماجد احمد، "إدارة الاستثمار" الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن (2011).

8- الحناوي، محمد صلاح والعبد، إبراهيم "أساسيات الإدارة المالية" الطبعة السادسة، الدار الجامعية، القاهرة، مصر (2001) .

9- كداوي، طلال "تقييم القرارات الاستثمارية" الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن (2008) .

10- الصيح ،عبد الحميد مانع علي ، "المعايير المحاسبية الدولية ، دراسة في مدى استخدامها وملاءمتها للتطبيق في الجمهورية اليمنية" ، اطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد(1998).

11- خضير ،بشرى فاضل، "الافصاح عن المعلومات المحاسبية ودوره في حوكمة الشركات والياتها الداخلية" ، اطروحة دكتوراه ،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد(2009).

12- تركي ،محمود ابراهيم عبد السلام ، "متطلبات الافصاح العامة وقياس مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية" ، كلية العلوم الادارية ، مركز البحوث ، جامعة الملك سعود (1985).

13- التميمي ،سحر سعدون صبار، "متطلبات الافصاح والشفافية في التقارير المالية ودورها في اتخاذ القرارات الاقتصادية" ، رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد (2009).

14- محمد ، موفق عبد الحسين، "مدى التزام الشركات العامة بمتطلبات الافصاح في التقارير المالية دراسة تحليلية في الشركة العامة للصناعات الجلدية" ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ، جامعة بغداد (2012)

15- تركي، محمود إبراهيم، "تحليل التقارير المالية"، مجلة جامعة الملك سعود، الرياض(1993).

16- علي ،خالد عبد الرحمن أحمد ،"مستوى الإفصاح المحاسبي لشركات المساهمة اليمنية قياسه وتطويره بما يتناسب ومتطلبات إقامة سوق الأوراق المالية في الجمهورية اليمنية" ،رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الموصل(2002).

17- صقر احمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات الكويت، الطبعة الثانية، 1983.

المصادر الاجنبية:

1- **Hendriksoen,Eldon,"AccountingTheory",New Yourk,Richard D.,(1992).**
2- **Gyan, Chandra. A Study of the Consensus on Disclosure Among Public Accounting and Security Analysis, The Accounting Review, 49, (4) (1974).**
3- **Thomas, Dyckman R, and Dukes, Roland E and Davis, Charles J, "Intermediate Accounting", 4th ed, Irwin Mc Gram-Hill, (1998).**

4- Zerzeski, Marilyn Tayler, , Spontaneous harmonization effects of culture and market forces on accounting disclosure practices, Accounting horizons, vol. 10 Issue 1, Mar (1996).
5- Gyan, Chandra. A Study of the Consensus on Disclosure Among Public Accounting and Security Analysis, The Accounting Review, 49, (4) (1974).
6- Schroeder , Richard G. & Others , " Financial Accounting Theory and Analysis (Text , Reading and Cases) " , 8th edition Wiley , (2002).
7- Walter t. Harrison Jr& Charles t. Horngren ,"financial accounting" ,4th edition ,Stanford university (2001).

الملحق

(استمارة استبيان)

السادة المشاركون في الاستبيان المحترمون.

تحية طيبة وتقدير..

تتعلق الاستبانة باستطلاع الراي حول (الافصاح المحاسبي في التقارير المالية ودوره في ترشيد قرارات الاستثمار) دراسة ميدانية في سوق العراق للأوراق المالية)

املي كبير بتعاونكم في انجاز هذا الجهد المتواضع من خلال مساهمتكم بالإجابة على فقرات الاستبانة وسيكون لآرائكم دور كبير لضمان دقة النتائج.

فيما يلي بعض الملاحظات يرجى من حضراتكم اتباعها عند ملئ الاستمارة

أ- ليس هناك ضرورة لذكر الاسم لان غرض الدراسة هو ليس الكشف عن اسماء او الكشف عن نقاط قوة او الضعف في المؤسسة وانما لاغراض البحث العلمي فقط وسيتم التعامل مع البيانات بسرية وحرص تام.

ب- وضع علامة ☑ اما الخيار الذي يتطابق مع وجهة نظركم وما تروه مطبق

ت- هناك بعض المصطلحات التي يجب ان نوضحها كما في ادناه:

1- الافصاح المحاسبي : هو اعلام مستخدمي التقارير المالية بكل ما يساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة بما يعني نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمشروع بما يساعد المستثمر على اتخاذ قراراته وتخفيض حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية المستقبلية.

2- التقارير المالية : هي مجموعة من البيانات المالية التي تخص الوحدة ، ومرتبة في جداول تعد وفق مواصفات معينة ،وذلك بموجب مجموعة من المفاهيم والمبادئ المحاسبية وعلى أساس منطقي وبصورة منسقة وتشمل القوائم المالية وتقرير الادارة وتقرير مراقب الحسابات

3- قرارات الاستثمار : ويعني اتخاذ القرار هو الاختيار المدرك والواعي لبديل معين من مجموعة من البدائل بشرط أن يقوم على أساس علمي في اختيار المشروع المناسب. أي أن القرار هو الاختيار الحذر لبديل معين من دون الاخر من جانب متخذ القرار.

اولا: معلومات عامة

1- مكان العمل :

2- الجنس: : ذكر انثى

3- العمر :

4- التحصيل الدراسي : اعدادي دبلوم بكالوريوس ماجستير دكتوراه دبلوم عالي

5- العنوان الوظيفي:

6- سنوات الخدمة :

ثانيا: الافصاح المحاسبي:

الأسئلة	مقياس الاستجابة				
	لا اتفق تماما	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماما
أ- الافصاح عن الميزانية:					

1	يعتمد المستخدم بصورة رئيسية على الافصاح من خلال الميزانية العمومية للشركة					
2	تفصح الشركات عن بنود الميزانية العمومية طبقا للمعيار الدولي رقم (1) والقاعدة المحاسبية العراقية رقم (6) اللذان يخصان عرض القوائم المالية					
3	تسعى الشركات الى تقديم تقارير مالية كاملة ولا تحتوي على نقص للمعلومات					
4	يعتمد المستخدم بشكل كامل على قائمة الميزانية العمومية لاتخاذ قراره الاستثماري					
5	تهتم الشركات باستمرار الإفصاح في الميزانية طبقا للمعيار الدولي رقم (30) او القاعدة المحاسبية العراقية رقم (10)					
ب- الافصاح عن كشف الدخل						
1	يلجا المستخدم الى الاطلاع على كشف الدخل بعد ان يتم اطلاعه على كشف الميزانية					
2	يعتمد المستخدم بصورة رئيسية على كشف الدخل عند اتخاذه لقرار معين					
3	كشف الدخل المعد بموضوعية من قبل الشركات يساعد المستخدم لاتخاذ قراره الاستثماري					
4	تقوم الشركات بأعداد كشف دخل طبقا للمعيار الدولي رقم (1) او القاعدة المحاسبية العراقية رقم (6)					
5	تعتمد الشركات ومن ضمنها المصارف الى الالتزام بالمعيار الدولي رقم (30) او القاعدة المحاسبية العراقية رقم (10) عند اعداد كشف الدخل					
ج - الافصاح عن التدفقات النقدية						
1	يعتمد المستخدم على كشف التدفقات النقدية بشكل رئيسي لاتخاذ قراره الاستثماري.					
2	تفصح الشركات عن التدفقات النقدية طبقا للمعيار الدولي رقم (1) او القاعدة المحاسبية العراقية رقم (6).					
3	يمتلك كافة المستخدمين فهم كامل عن كشف التدفقات النقدية وما يعنيه.					
4	تقدم الشركات المساهمة كشف التدفقات النقدية وفقا للمعيار الدولي رقم (30) او القاعدة المحاسبية رقم (10).					
5	تتميز التدفقات النقدية بإعطاء صورة كاملة عن ماهية الشركة واتجاه اعمالها.					
د- التغيرات عن حقوق الملكية						
1	تقوم الشركات بتقديم كافة الكشوفات الخاصة بالتغيرات عن حقوق الملكية.					
2	تكشف الشركات عن حقوق ملكيتها بشكل مهني وموضوعي.					
3	تعد الشركات كشف حقوق الملكية وفقا للمعيار الدولي رقم (1) او القاعدة المحاسبية رقم (6).					
4	يعتمد المستخدم او المستثمر لاتخاذه لقرار استثماري على حقوق الملكية فقط.					
5	يرى المستخدم ان الشركات تعد قوائمها وفقا للمعيار الدولي رقم (30) او القاعدة المحاسبية العراقية رقم (10).					
ه- الملاحظات والايضاحات						
1	تدرج الشركات اهم الاحداث التي تطرا عليها بشكل ملاحظات في التقارير المالية الخاصة بها					
2	تلتزم الشركات بالمعيار الدولي رقم (1) والقاعدة المحاسبية العراقية رقم (6) عن الافصاح في التقارير المالية عن الاحداث التي حدثت خلال الفترة المالية المعنية					
3	تهتم الشركات بتقديم المعلومات المالية للشركة وتقرير مراقب الحسابات حول تلك المعلومات الى المستخدمين ويكونان قد تم اعدادهما بشكل موضوعي .					
4	تعد الشركات كافة تقاريرها من قوائم وتقرير الادارة وتقرير مراقب الحسابات وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) والقاعدة المحاسبية العراقية رقم (10)					

5	تعتبر الملاحظات والايضاحات ذات اهمية للمستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.					

ثالثا: قرارات الاستثمار:

مكونات قرارات الاستثمار		لا اتفق تماما	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماما
أ- كفاية المعلومات						
1	يشعر المستخدم او المستثمر بان الشركات تقدم تقاريرها المالية بشكل كافي وكامل.					
2	التقارير المالية المقدمة من قبل الشركات قادرة على تحقيق غاية المستثمر في اتخاذ قراره الاستثمار					
3	تتضمن التقارير المالية المعدة من قبل الشركات المساهمة معلومات كافية تغطي متطلبات المستثمرين .					
4	تعتبر التقارير المالية هي المصدر الاساسي والوحيد الذي يستند عليه متخذ القرار.					
ب-فهم المعلومات:						
1	تقدم الشركات من خلال تقاريرها المالية في بعض الاحيان معلومات لا يمكن للمستخدم من فهمها					
2	قدرة المستخدم ومتخذ القرار على فهم جميع التقارير المالية التي تقدمها الشركات					
3	التقارير المالية المقدمة من قبل الشركات تكون مفهومة وموضوعية بما تحتويه من معلومات مالية خاصة بالقوائم					
4	تعتبر القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات الدليل الاساسي الذي يستمد منه المستثمر قراره الاستثماري.					
ج- العائد والمخاطرة :						
1	يوثر الافصاح المحاسبي على المستخدمين عند حسابهم للعائد والمخاطرة لاتخاذ قرارتهم					
2	تأثير جانب المخاطرة يكون ملموس عند عدم كفاية الافصاح المحاسبي من خلال التقارير المالية.					
3	توثر التقارير المالية بشكل جوهري على قرار المستثمر فيما يخص العائد والمخاطرة					
4	تلعب المخاطرة دورا مهما في عملية افتقار المعلومات التي تحتويها القوائم المالية					

د- حجم التداول						
1	يوثر الافصاح المحاسبي بشكل مباشر او غير مباشر على حجم التداول					
2	يرتفع حجم التداول للشركات التي يكون الافصاح فيها تام وكامل وموضوعي لتقاريرها المالية.					
3	ينخفض حجم التداول للشركات التي لا تقدم افصاحاتها بشكل كامل					
4	يتأثر حجم التداول بالقوائم المالية التي تقدمها الشركات والمعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحاسبية العراقية					
5	احتواء سوق الاوراق المالية على العديد من الشركات المدرجة فيه يوثر ذلك على متخذ القرار الاستثماري عند اتخاذ قراره في شركة معينة.					